

تكلفة المتر المكعب من الماء ٧ ريالات وبيع للمواطنين بـ ١ هلة دراسات لخفض تكاليف إنشاء محطات التحلية وإعادة تقييم إشراك القطاع الخاص

تقرير المؤسسة لعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ. أما فيما يتعلق بالفرص التدريبية فقد استفيد من جميع هذه الفرص، وتقرير المؤسسة يوضحان عدد الفرص التدريبية وعدد من درّبوا في مختلف البرامج التدريبية المقدمة والمتاحة لمعظم فئات الموظفين.

وأضاف: فيما يتعلق بالخطط المستقبلية لإنشاء محطات لتحلية المياه المالحة وإنتاج الطاقة الكهربائية؛ فإن المؤسسة -بالتنسيق مع وزارة المياه والكهرباء- تدرس احتياجات المناطق والمدن والقرى من مياه الشرب بناءً على إحصائيات النمو السكاني، وبناءً على ذلك يكون التخطيط لتوسعة المحطات القائمة فعلياً وبناء محطات جديدة.

وأوضح أن المؤسسة ماضية في برنامج التخصيص وإعادة هيكلتها؛ حيث صدر قرار المجلس الاقتصادي الأعلى المتضمن الموافقة على البرنامج التنفيذي لتخصيص المؤسسة.

كما أنها ماضية في تبني تشجيع قيام صناعة محلية تغطي الاحتياجات من قطع الغيار، وخلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ تمت الموافقة على تصنيع (٦٧٦) قطعة غيار محلياً بقيمة (٨٠٦) مليون ريال، وشاركت المؤسسة الفرقة التجارية والصناعية بالشرقية لإعداد موقع للفرص الاستثمارية لتوطين التقنية على موقع الفرقة لجميع القطاعات (التحلية، أرامكو، سابك، معادن وشركة الكهرباء السعودية). أما فيما يخص مديونية شركة الكهرباء فتتمه آلية تسدد بموجبها شركة الكهرباء المؤسسة مباشرة ويشار إليها في ميزانية المؤسسة بالإيرادات المباشرة.

وأشار نائب رئيس اللجنة إلى أنه ورد ضمن تقرير المؤسسة وجود تعاون مع عدد من الجامعات السعودية تشمل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وأبرم فعلاً عدد من مذكرات التفاهم معها، إضافة إلى التعاون مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

وقال الطخيس: إن تكلفة المتر المكعب من الماء هو (٧) ريالات وبيع للمواطنين بـ (١٥) هلة، واللجنة توضح أن هذه التكلفة مبنية على أساس التكلفة العالمية للوقود والمؤسسة تحصل على الوقود بسعر معان وهو أقل بكثير مما ذكر. وعلى أي حال فإن تعرفه المتر المكعب من الماء يرجع إلى قرار الدولة ورغبتها في دعم هذا المرفق الحيوي والمهم للمواطنين ونيس إلى قرار المؤسسة أو إلى وزارة المياه والكهرباء.

وأوضح أن هناك مبادرة تحالف بين عدة وزارات وجهات حكومية لتنفيذ أكبر مشروع لتحلية المياه بالطاقة الشمسية في العالم، وبدأ التنفيذ الفعلي للمرحلة الأولى منه بداية العام الماضي، وتتولى مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية الإشراف عليه بمشاركة عدة جهات، وبدعم ورعاية من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله، وسوف تبني محطة لتحلية المياه المالحة بطاقة إنتاج تبلغ (٣٠) ألف متر مكعب يومياً.

وقال: إن عدد موظفي المؤسسة يبلغ (٩٥٨٠) موظفاً، ٥٪ فقط من هؤلاء هم على نظام الخدمة المدنية وجميعهم سعوديون، أما بقية الموظفين فهم يعملون على نظام التأمينات الاجتماعية (التشغيل والصيانة)، وتبلغ نسبة السعوديين منهم حوالي (٨٢٪) حسب ما جاء ضمن



د. علي الطخيس

ووافق مجلس الشورى على قرار دعا إلى إجراء دراسات وأبحاث لخفض تكاليف الإنشاء والإنتاج لمحطات تحلية المياه المالحة والطاقة الكهربائية وإعداد دراسات الهندسة القيمة لهذه المشاريع، كما دعا إلى إعادة تقييم تجربة إشراك القطاع الخاص في الاستثمار في إنشاء محطات تحلية المياه المالحة وإنتاج الطاقة الكهربائية، وطالب المجلس في قراره بدعم المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بالمبالغ اللازمة والمطلوبة لبرنامج إعادة تأهيل وإعمار المحطات القديمة، والتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والشركات الصناعية الكبرى مثل: أرامكو، سابك، شركة الكهرباء، لتفعيل مبادرة صناعة قطع الغيار وتقنيات تحلية المياه والكهرباء والصناعات المختلفة، وأخيراً دعا إلى تنفيذ المشروعات المعتمدة في الخطة الخمسية وفي ميزانية المؤسسة وعدم إغائها".

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي نائب المجلس الدكتور بندر بن حمزة حجار، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم تجاه التقريرين السنويين للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعامين المائتين ١٤٢٨/١٤٢٩هـ - ١٤٣٠/١٤٣١هـ. فلاح نائب رئيس اللجنة، الدكتور علي الطخيس، فقال: أدرجت اللجنة توصيتها بتفعيل مبادرة صناعة قطع الغيار وتقنيات تحلية المياه والكهرباء، وذلك بسبب تأخر وصول قطع الغيار، كما أن وزارة المياه والكهرباء هي الجهة المسؤولة عن إعداد الخطط وتنفيذ الحملات الإرشادية والإعلامية لترشيد استهلاك الماء والكهرباء.

